دور الجهود الدولية في مكافحة فيروس كورونا المستجد(COVID-19)

The role of international efforts in the fight against the new coronavirus (COVID-19)

بوكورو منال [1]، منصوري محمد [2]

[1]جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 (الجزائر)، manel.boukourou@umc.edu.dz

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)med.mansouri@gmail.com

تاريخ الإرسال: 25/ 04/ 2020 تاريخ القبول : 29 / 06/ 2020 تاريخ النشر: جويلية / 2020

الملخص

نتناول في هذه الدراسة دور الجهود الدولية في تعزيز التعاون المشترك لمكافحة فيروس كورونا خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس2020 أن تفشّي مرض " كوفيد-19" الناتج عن فيروس "كورونا" المستجد،والذي ظهر للمرة الأولى في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية قد بلغ مستوى الجائحة مما جعلها تدعو الحكومات، وجميع المنظمات الدولية الفاعلة في هذا المجال إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار هذا الفيروس العابر للقارات، خاصة بعد أن حَصد الآلاف من الأرواح في مختلف بقاع العالم وباعتبار أن صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن الدوليين، وحماية الأمن الإنساني وعلى رأسه الأمن الصحي العالمي أصبح من الملح الآن تعزيز التعاون الأكمل للأفراد ،والدول والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية، للتصدي لهذا الفيروس ومكافحته بأقل خسائر ممكنة من أجل السيطرة عليه ومن ثم التعامل مع تبعاته الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية : جائحة كورونا ، المنـــظمات الدولية ، منظـــمة الصحة العالمية ، التعاون الدولي ، الإطار القانوني.

Abstract

In this study we examine the role of international efforts in the fight against MERS-CoV, especially after the World Health Organization (WHO) announced on March 11, 2020 that the outbreak of coved-19 caused by the emerging CORONAvirus had reached the level of the pandemic, calling on governments and all international organizations involved in this area to take urgent and more stringent steps to stop The spread of this transcontinental virus, especially after thousands of lives have been claimed in various parts of the world and since the health of all peoples is essential to achieving international peace and security, and protecting human security, at the head of global health security, it is now urgent to strengthen the full cooperation of

المؤلف المرسل : بوكورو منال الاميل :manel.boukourou@umc.edu.dz

individuals, States and organizations to control it and then deal with its future economic and social consequences.

Keywords: Corona pandemic, international organizations, World Health Organization , international cooperation, legal framework.

مقدمة

يشكل الوضع الذي تسببه كورونا *(COVID-19)* حالياًاختبارا حقيقا للمجتمع الدولي وقدرته على التعاون ووضع الخلافات السياسية والاقتصادية جانبا، حتى يتم القضاء على هذا الفيروس الخطير نهائيا حيث لم يشهد العالم سابقا وباءا عالميا بهذه الخطورة، يستدعي تعاون كل الدول واستنفار كل الأمم والشعوب لمجابهته ، خاصة بعد أن أصبح شبح الموت بعدوى فيروس كورونا مرشح ليطال كل بيت بصرف النظر عن كون منظومة الدولة الصحية متطورة أو متخلفة ، وهذا راجع لخطورة هذا الفيروس باعتباره من الفيروسات المعدية سريعة الانتشار،والذي اكتشف لأول مرة في شهر ديسمبر (كانون الأول) سنة 2019 في مدينة ووهان وسط الصين، ثم انتشر بعدها في معظم دول العالم مما خلف انعكاسات خطيرة على الوضع الاقتصادي، والاجتماعي والصحي خاصة في الدول النامية مما صعب من مهمة التحكم فيه باعتبارهسلالة جديدة من الفيروسات سريعة الانتشار التي لم يسبق للبشر اكتشافها[1]ونتيجة لذلك صنفته منظمة الصحة العالمية في11 مارس 2020بالجائحة و أوصت بضرورة تعزيز التعاون الدولي لمكافحته والحد من انتشار العدوى ، باعتباره من أخطر الفيروسات تهديدا للأمن الإنساني في العالم بأسره لذلك فلابد أن تعمل الأمم والدول، والمنظمات الدوليةمثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ،والمنظمات الدولية غير الحكومية كالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر وغيرهم دون أن ننسى دور الأفراد على تعزيز التعاون فيما بينها لاستحالة أن تواجه دولة واحدة هذه الجائحة وحدها بمعزل عن الدول الأخرى، وكل الفاعلين في هذا المجال باعتبار أن صحة جميع شعوب العالم أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن الدوليين.

لذلك فإن الأمر يتطلب تعاون عدة أشخاص قانونيين دوليين لكي تنجح الجهود المشتركة في وضع سياسة دولية للصحة العامة لمجابهة هذه الجائحة وغيرها من الأوبئة المستقبلية، خاصة بعد أن تسبّب فيروس كورونا المُستَجد في تعرية النّقائص التي كانت تنخُر القطاع الصحي والاجتماعي في بلدان العالم سواء في الدول المتخلفة أو المتقدمة كالصين وفرنسا وإيطاليا ، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي وقفت عاجزة كلها في التصدي لهذه الجائحة ، للنقص الحاد في الإمكانيات المادية و اللوجستية لاستكمال حربها الضَّروس ضِدَّ تداعياته على القطاع الاقتصادي المشلول ،والاجتماعي المتدهور بسبب تسريح آلاف من العمال ، وتوقف اغلب النشاطات المهنية ومنه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية جهود المنظمات الدولية وغير الحكومية والدول والأفراد في مجابهة تبعات فيروس كورونا المستجد لخطورته على الأمن الصحي العالمي باعتباره من الفيروسات العابرة للحدود وخاصة بعد

تفشيه عبر جميع أرجاء المعمورة ومنه يمكن صياغة إشكالية الموضوع كالآتي:

إلى أي مدى نجحت الجهود الدولية سواء على مستوى المنظمات أو الدول أو الأفراد في مكافحة جائحة كورونا والى أي مدى نجحت هذه المساعي في السيطرة على هذا الفيروس الخطير والحد من انتشاره ؟

وفي سبيل الإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث بدأنا بتوضيح دور أشخاص القانون الدولي العام في مجال مكافحة جائحة كورونا ، ثم أشرنا بعدها لتحليل أدوار كل منها في هذا المجال ، وفي الأخير تطرقنا لتقييم مدى نجاح هذه الجهود في مواجهة هذه الجائحة المستجدة مما استدعى تقسيم هذا الموضوع إلى محورين على النحو الآتي :

- **المحور الأول:** دور المنظمات الدولية في مكافحة جائحة كورونا.

- **المحور الثاني:**دور التعاون الدولي في مواجهة فيروس كورونا المستجد.

المحور الأول: دور المنظمات الدولية في مكافحة جائحة كورونا

اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة "**أنطونيو غوتيريش** "**(António Guterres)** في تصريح له أن «جائحة كوفيد 19 هي أسوأ أزمة عالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قبل 75 عاماً»[2]، كما تخوف هذا الأخير في أن تتسبب تداعياتها في تأجيج النزاعات والحروب في العالم، كما دعي منظمة الصحة العالمية لتصدي لهذا الفيروس ، ولن يتحقق ذلك إلى بتعزيز مواردها وجهودها بما في ذلك المؤتمرات الصحفية شبه اليومية التي يعقدها مديرها العام بشأن انتشار المرض ومكافحته، وانتقال بعثات منها إلى معظم الدول التي اجتاحتها هذه الجائحة لتقييم الوضع ، وتقديم المساعدة على وقف انتشار الفيروس كلها مظاهر تؤكد أن المرض وإن كان ظهر في الصين فهو يضرب النظام الدولي كله ،الأمر الذي يتطلب بذل جهود أكبر من أجل محاصرته، والقضاء عليه بداية في إطار عمل منظمة الأمم المتحدة **(أولا)**. ثم منظمة الصحة العالمية بحكم اختصاصها، وهي المعنية بالدرجة الأولى بالصحة العالمية **(ثانيا)**، إضافة إلى دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مكافحة هذا الفيروس **(ثالثا)**.

أولا: إجراءات منظمة الأمم المتحدة في مكافحة كوفيد-19

الأمم المتحدة هي منظمة دولية أنشئت في عام 1945 وتتكون حتى الآن من 193 دولة عضو وتسترشد هذه المنظمة في مهمتها، وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها وفي هذا السياقومنذ تفشي فيروس كورونا بذلت منظمة الأمم المتحدة الكثير من الجهود من أجل مكافحته، حيث قامت بتخصيص رابط خاص على الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة الإنترنت حمل تسمية "**فيروس**

كورونا المسبب لكوفيد-19"، وهو موقع تفاعلي يقدم أخبار"كوفيد-19" وكل الأخبار التي تصدرها إدارة التواصل العالمي حول انتشار فيروس كورونا المستجد، وعمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إضافة إلى الجهود التي بذلتها المنظمة عبر مختلف مكاتب الأمم المتحدة والبعثات الميدانية والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة[3].

ويمكن إجمال هذه الإجراءات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة في مجال مكافحة هذه الجائحة من خلال ما يلي:

1. إطلاق خطة إنسانية عالمية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا من خلال اتخاذ نهج عالمي وليس مكافحة الوباء من خلال الدول منفردة، منوهة إلى أن وكالاتها واتحاد المنظمات غير الحكومية ستلعب دورا مباشرا في تنفيذ خطة الاستجابة تلك ،ومشيرة إلى أنها ستنفذها عبر أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا والشرق الأوسط[4].

2. تخصيص 15 مليون دولار أمريكي لمساعدة البلدان الأكثر عرضةً للمخاطر على مواجهة انتشار فيروس كورونا، يدفعها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF)[5]للمساهمة في تمويل الجهود العالمية الرامية إلى احتواء الفيروس المسبب لمرض كوفيد-19[6].

3. تقديم نصائح للعامة بشأن فيروس كورونا المستجد وتصحيح المفاهيم المغلوطة حول هذه الجائحة عبر مجموعة من الأسئلة يجيب عليها مختصين في الصحة العالمية بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية.

4. إصدار قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعون، في 2 نيسان/ أفريل 2020 تحت عنوان: "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)"، والذي دعا من خلاله الأمين العام إلى التصدي لحالة الطوارئ الصحية، والتركيز على الأثر الاجتماعي وتدابير الاستجابة الاقتصادية، وتشديده على ضرورة أن يكون التعافي مستداما، وشاملا للجميع كما دعت الجمعية العامة إلى وحدة الصف والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف[7].

5. تقديم نداء مشترك من مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة للشرق الأوسط يدعوا من خلاله جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية ، ودون شروط مسبقة في التفاوض على وقف فوري للأعمال العدائية المستمرة والحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي، وجعله أكثر ديمومة ووضع حلول طويلة الأمد للصراعات المستمرة في جميع أنحاء المنطقة[8]، كما وجه الأمين العام للمنظمة أيضانداء عبر تقنية الفيديويدعوا فيه لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم[9].

6. التصدي لوباء المعلومات المضللة والجريمة السيبرانية وذلك مع ازدياد معدلات الجريمة ونشر المعلومات المضللة أثناء أزمة كوفيد-19 ابتداء من بيع أدوية كاذبة لفيروس كورونا على الإنترنت وانتهاء بالهجمات الإلكترونية على المستشفيات، وفي هذا السياق كثفت منظمة الأمم المتحدة من جهودها لمكافحة نشر المعلومات الكاذبة عن الفيروس لإمكانية إضعاف تفشي المعلومات المغلوطة الاستجابة

الصحية للقطاع الصحي العام، فضلا عن تسبب ذلك التفشي في الحيرة والشك بين الجموع وهذا ما جعل الأمين العام للأمم المتحدة "**أنطونيو غوتيريش**"يحذر من وباء المعلومات المضللة الخطير.

7. دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى توفير حماية أكبر للأطفال المتأثرين بأزمة كوفيد-19واتخاذ إجراءات عاجلة لدعم أطفال العالم في خضم هذه الأزمة العالميةالحادة .[10]

ثانيا: دور منظمة الصحة العالمية في مكافحة فيروس كوفيد-19

إن منظمة الصحة العالمية هي وكالةٍ متخصصةٍ تابعةٍ للأمم المتحدة أنشئت في عام 1948 في أعقاب الحرب العالمية الثانية لدعم الأنظمة الصحية عبر بلدان العالم، وحمايتها من تفشي الأمراض والأوبئة، خاصة بعد حصاد الكثير من الأرواح خلال القرن التاسع عشر بسبب تفشي أوبئة عديدة مثل الكوليرا والطاعون والحمى الصفراء[11] ، ومنه تهدف منظمة الصحة العالمية إلى تعزيز التعاون الدولي بهدف التحسين من الظروف الصحية، خاصة بعد أن فشلت منظمة الصحة العالمية التابعة لعصبة الأمم التي أنشئت في عام 1923، والمكتب الدولي للصحة العامة في باريس، الذي أنشئ في عام 1907 لمهام المتعلقة بمكافحة الأوبئة، وتدابير الحجر الصحي، وتوحيد المعايير للأدوية، في تحقيق هذه المهمة، وتحتفل منظمة الصحة العالمية بتاريخ إنشاؤها في السابع من شهر أفريل من كلّ عام باعتباره يوم الصحة العالمي[12]، وبحكم أن منظمة الصحة العالمية هي المعنية والمختصة بالدرجة الأولى بالصحة العالمية، فقد قامت بوضع اللوائح الصحية الدولية منذ عام 2005 ، والتي تهدف من خلالها إلى الحيلولة دون انتشار المرض على الصعيد الدولي والحماية منه[13]، ومكافحته ومواجهته باتخاذ تدابير في مجال الصحة العمومية التي لا تقتصر على أمراض بعينها، وإنما تنطبق على المخاطر الصحية العمومية الجديدة، والمتغيرة على الدوام،ويمكن حصر الإجراءات التي اتخذتها المنظمة نتيجة تفشي فيروس كوفيد-19 وفقا للتسلسل الزمني كما يلي[14]:

- **31 كانون الأول/ديسمبر2019:** الصين تبلغ عن مجموعة حالات إصابة بالتهاب رئوي في ووهان، مقاطعة هوباي حُدّد السبب لاحقاً بفيروس كورونا المستجد[15].
- **1 كانون الثاني/ جانفي 2020:** المنظمة تنشئ فريق دعم إدارة الحوادث على نطاق المستويات الثلاثة للمنظمة: المقر الرئيسي، والمقار الإقليمية والمستوى القطري، لوضع المنظمة على مسار طارئ للتصدي للفيروس.[16]
- **4كانون الثاني/ جانفي2020:** المنظمة تنشر على وسائل التواصل الاجتماعي خبر ظهور مجموعة حالات إصابة بالالتهاب الرئوي، دون تسجيل وفيات في مدينة ووهان بمقاطعة هوباي[17].
- **5 كانون الثاني/ جانفي2020:** المنظمة تنشر أول خبر عن الفيروس الجديد عبر صفحتها "أخبار عن فاشيات الأمراض"، وهو منشور تقني رئيسي موجّه للأوساط الصحية العلمية والعامة، فضلاً عن وسائل الإعلام العالمية[18]

- **10 كانون الثاني/ جانفي2020:** المنظمة تصدر حزمة متكاملة من الإرشادات التقنية الإلكترونية تتضمن نصائح للبلدان بشأن كيفية اكتشاف الحالات المحتملة، وفحصها وتدبيرها العلاجي استناداً إلى المعارف التي كانت متاحة عن الفيروس في تلك المرحلة[19]، كما تم إرسال الإرشادات إلى مديري الطوارئ في المكاتب الإقليمية للمنظمة لتعميمها على ممثلي المنظمة في البلدان.

- **14 كانون الثاني/ جانفي2020:** المسؤولة الفنية للاستجابة في المنظمة تشير في إحاطة صحافية إلى احتمال حدوث انتقال محدود من شخص إلى آخر لفيروس كورونا الجديد (في 41 حالة مؤكدة) بين أفراد الأسرة الواحدة بشكل أساسي، وإلى خطر حدوث عدوى محتملة تكون أوسع نطاقاً.

- **22 كانون الثاني/جانفي 2020:** بعثة المنظمة إلى الصين تصدر بياناً تؤكد فيه وجود بيانات على انتقال العدوى بين البشر في ووهان، مع الحاجة إلى إجراء المزيد من التحريات لفهم النطاق الكامل لنمط الانتقال.[20]

- **22-23 كانون الثاني/ جانفي2020:** المدير العام للمنظمة يعقد اجتماعاً للجنة الطوارئ المشكّلة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005) لتقييم ما إذا كانت العدوى تشكّل طارئة من طوارئ الصحة العمومية التي تثير قلقاً دولياً، ولم يتوصل الأعضاء المستقلون من شتى أنحاء العالم إلى توافق آراء بهذا الشأن استناداً إلى البيانات التي كانت متاحة في تلك المرحلة، وطلبوا إعادة انعقاد اللجنة في غضون 10 أيام بعد تلقي المزيد من المعلومات.[21]

- **30 كانون الثاني/جانفي 2020:** المدير العام للمنظمة يعقد من جديد لجنة الطوارئ قبل انقضاء فترة الأيام العشرة المقررة ، وبعد يومين فقط من صدور التقارير الأولى عن وجود انتقال محدود للعدوى من شخص إلى آخر خارج الصين توصلت اللجنة في هذا الاجتماع إلى توافق في الآراء ،وأشارت على المدير العام بأن الفيروس يشكّل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً، لذلكوافق المدير العام على التوصية وأعلن أن فاشية **فيروس كورونا المستجد2019** تشكّل بالفعل طارئة من الطوارئ الصحية العمومية التي تثير قلقاً دولياً وهي المرة السادسة التي تعلن فيها المنظمة عن طارئة كهذه منذ دخول اللوائح الصحية الدولية حيز النفاذ في عام 2005.

- **16-24 شباط/ فيفري2020:** البعثة المشتركة بين المنظمة والصين التي ضمّت خبراء من كندا وألمانيا- واليابان- ونيجيريا- وجمهورية كوريا وروسيا ،وسنغافورة والولايات المتحدة (مراكز مكافحة الأمراض ومعاهد الصحة الوطنية)، تمضي وقتاً في الصين، وتزور ووهان ومدينتين أخريينوتشير بضرورة إشراك كل الخبراء من مسئولي الصحة ، والعلماء والعاملين الصحيين في المرافق الصحية في هذا المسعى كما أوصت بالحفاظ على مسافة الأمان الموصى بها[22].

- **3 آذار/مارس 2020:** المنظمة تصدر الخطة الإستراتيجية للتأهب والاستجابة لمساعدة المجتمع الدولي على حماية الدول ذات النُظم الصحية الضعيفة.

- **11 آذار/مارس 2020:** المنظمة تـصدر تقييماً بإمكانية وصف فاشية كوفيد-19 بالجائحة انطلاقاً

من قلقها البالغ إزاء المستوى المفزع لتفشي المرض.[23]

- **13 آذار/مارس 2020:** إطلاق الصندوق التضامني للاستجابة لفاشية كوفيد-19 لتلقي التبرعات من الأفراد والشركات والمؤسسات.

- **18 آذار/مارس 2020:** المنظمة والشركاء يطلقون "تجربة التضامن" وهي تجربة سريريه دولية تهدف إلى توليد بيانات متينة من مختلف أنحاء العالم للتوصل إلى الأدوية الأنجع في علاج كوفيد-19.

كما ترى منظمة الصحة العالمية أن بلدانا عدة ستضطر إلى مراجعة حصيلتها للإصابات بعدوى فيروس كورونا المستجد، على غرار ما فعلته الصين، التي أعلنت يوم: 2020/04/17 عن 1290 وفاة إضافية في ووهان فثمة عوامل عديدة تعيق إحصاء الأعداد الفعلية للإصابات، والوفيات جراء وباء كوفيد-19منها الضغط الشديد على عناصر الطواقم الطبية الذين تبقى أولويتهم الاهتمام بالمرضى والمصابون الذين يقضون معزولين في منازلهم وحجم الإجراءات المطلوبة[24].

لذلك يمكن القول أن منظمة الصحة العالمية تمر حاليا بأكثر المراحل حرجا في تاريخها في ظل اهتزاز الثقة بأدائها جراء طريقة إدارتها لأزمة وباء فيروس كورونا المستجد، مما جعلها في مرمى العديد من الانتقادات بسبب تعاطيها مع أزمة تفشي هذه الجائحة[25]، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان رئيسها " **دونالد ترامب** " يوم: 14 أفريل 2020، إلى وقف مساهمة بلاده في تمويل المنظمة بسبب ضعف أدائها في مواجهة وباء كورونا، وتباطؤها في التحذير من تفشيه عالميا علاوة على آخذها بعين الاعتبار الرواية الصينية والاعتماد عليها، وهو نفس الانتقاد الذي وجهته اليابان قبل ذلك بتاريخ 28 مارس2020، حيث انتقدت مدير منظمة الصحة العالمية واتهمته بالفشل في إدارة أزمة كورونا[26] ،خاصة وأن المنظمة قد تأخرت كثيرا في إعلان أن الفيروس معديا وينتقل بين البشر كما أنها لم تعلن أن كورونا جائحة دولية إلا يوم 11 مارس 2020، وبعد تسجيل 118 ألف حالة في 114 بلدا، مما أثر على سياسات وإجراءات الدول التي تتبع إرشادات المنظمة وخلف انهيارا خطيرا في المنظومات الصحية خاصة في البلدان النامية.

ثالثا: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مكافحة جائحة كوفيد-19

منذ نشأتها عام 1863 كان هدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر كمنظمة دولية غير حكومية هو حماية ضحايا النزاعات المسلحة والمساعدة في المجال الإنساني ،من خلال تشجيع تطوير القانون الدولي الإنساني وتعزيز احترامه من قِبَل الحكومات وجميع حاملي السلاح،[27] علاوة على ذلك تتخذ الإجراءات المناسبة لمواجهة حالات الطوارئ كما تعمل في الوقت ذاته على تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وإدراجه في القوانين الوطنية[28].

كما تهدف أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية الوقائية والعلاجية للأشخاص المتضررين من النزاعات، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً وفي سبيل تحقيق هذه

الغاية تقدم اللجنة الدولية يد العون إلى مقدمي الخدمات الصحية محلياً ،أوقد تحل مكانهم بشكل مؤقت ويمكن إجمال الإجراءات التي قامت بها اللجنة أثناء تفشي جائحة كورونا فيما يلي:

1-إطلاق نداء طوارئ منقحاً لجمع مبلغ 800 مليون فرنك سويسري (823 مليون دولار أمريكي) بالتنسيق مع الحركة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر يوم *26مارس 2020* من أجل مساعدة المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا في العالم على وقف انتشار مرض كوفيد- 19، والتعافي من آثاره بالإضافة إلى بعث نداءات الحركة الدولية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر لجمع مبلغ 800 مليون فرنك سويسري من أجل مساعدة الأشخاص الأكثر فقرا في العالم في مكافحة مرض كوفيد-19 [29].

2-محاولة موافقة أنشطتها الحالية لتتلاءم مع الواقع الجديد الذي تفرضه جائحة كوفيد-19 حيث أخذت هذه الجائحة بعين الاعتبار في أثناء إعداد برامجها، من خلال سعيها إلى حماية ومساعدة ضحايا النزاعات أثناء تفشي هذه الجائحة ، وتكثيف استجاباتها للتصدي لهذه الأخيرة ومواصلة تقديم الإغاثة الإنسانية والحماية للمجتمعات المحلية التي تشكل الجائحة لها تهديدًا إضافيًا [30].

3-حث سلطات الاحتجاز في جميع أنحاء العالم التي لم تتخذ بعد تدابير للحد من الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19داخل أماكن الاحتجاز، والتخفيف من حدتها على اتخاذ تلك التدابير على الفور لحماية صحة المحتجزين والموظفين العاملين في أماكن الاحتجاز[31].

4-حماية نزلاء السجون من الأمراض المعديةمن تفشي مرض كوفيد-19 (كورونا) لا سيما لو كان سجنًا مكتظًا تنخفض فيه مستويات الصحة العامة وفي هذا الإطار تقدم اللجنة الدولية لما يزيد عن 50 بلدًا مشاريع لتقديم الدعم لأماكن الاحتجاز ورصد الأوضاع بهذه المناطق[32].

5-استجابة اللجنة الدولية للتصدي لجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط من خلال قيامها بعدة تبرعات لعدد من دول المنطقة[33]، وذلك بالتعاون مع شركائها من الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمساعدة الناس الأشد فقرا في المنطقة ولتعزيز الجهود لمنع انتشار الفيروس.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على توعية الجمهور بشأن فيروس كورونا وتبادل المعلومات المتعلقة بالوقاية، والمساعدة في منع المعلومات المضللة والحد من الشائعات و تشجيع المجتمعات المحلية على ممارسة التباعد الاجتماعي من أجل سلامتها، كما تعمل أيضا بالتنسيق عن كثب مع السلطات لفهم نوع التدابير الوقائية التي تتخذها في أماكن الاحتجاز للحيلولة دون انتشار فيروس كورونا داخلها، وتعزيز الممارسات المتبعة مثل الفحص الطبي للوافدين الجدد ووضع تدابير وقائية للمحتجزين والزائرين والحراس والموظفين الذين يتولون تقديم الخدمات.

المحور الثاني: دور التعاون الدولي في مواجهة فيروس كورونا المستجد.

إن بداية انتشار أي مرض وبائي في دولة معينة يجب ألا تقتصر مواجهته في إطار الدولة الواحدة وفق قوانينها الوطنية من إعلان حـــالة الطوارئ وغـــلق الحدود فقط، بل يتطلب ذلك عمـــلاً جماعياً على

المستوى الدولي، خصوصاً إذا كان هذا الوباء يشكل خطراً عالمياً مثل جائحة «كورونا» ، وله تداعيات على جميع القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية والمالية للدول ومن هنا تتطلب المواجهة والعلاجات ارتقاء الجهود من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي، وبمعنى آخر من تطبيق نصوص التشريعات الوطنية التي تختلف قواعدها من بلد لآخر، إلى العمل على تفعيل مبادئ القانون الدولي بتفرعاته المختلفة لذلك ارتأينا معالجة هذا الجزء من الدراسة في ثلاث نقاط رئيسية، وهي معرفة متطلبات التعاون الدولي (أولا) دور الإطار القانوني في تعزيز التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا (ثانيا) وأخيرا دور الدول والمؤسسات المالية والأفرادفي مكافحة جائحة كورونا(ثالثا).

أولا: متطلبات التعاون الدولي ضد جائحة كورونا

يعتبر التعاون الدولي من المسائل المهمة و المفصلية في مجال العلاقات الدولية والتي لاقت اهتماما كبيرا من جانب الباحثين، والمختصين و الدارسين للجوانب النظرية للعلاقات الدولية إلا أن الاتجاهات السياسية كافة اتفقت على أن التعاون الدولي له أهمية كبيرة ،وهو بمثابة حاجة ملحة لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية المختلفة[34].

فالتعاون الدولي عمل منسق ومشترك بين دولتين أو مجموعة من الدول، ويكون في مختلف المجالات العسكرية أو العلمية أو التقنية أو التجارية أو القضائية وغيرها من المجالات التي قد تشترك ، وتتعاون بها الدول بهدف التوصل إلى نتائج مشتركة و من خلاله يتم توقيع معاهدة دولية أو إطار تعاقدي دولي[35] ، ومن متطلبات التعاون الدولي في ظل هذه الجائحة الخطيرة ما يلي:

1- التخلي عن الخلافات الدولية والتركيز فقط على القضاء على الوباء الذي يطال الآن الغالبية الساحقة من دول العالم، فلا يجوز أن تتغلب المزاجية الذاتية لأي دولة على جهود حشد الطاقات الدولية لمواجهة هذه الجائحة العالمية.

2- ضرورة التعاون في مجال تبادل المعلومات الطبية وذلك من أجل البحث عن مصل أو لقاح من خلال تبادل سلس للمعلومات[36]. فهناك مكاسب معنوية مترتبة على السبق في تقديم العلاج وبالتأكيد هناك مكاسب مالية لمن يقدم العلاج لأن العلاج مطلوب على المستوى العالمي، لذلك وجب من أجل المصلحة المشتركة للإنسانية جمعاء تعزيز التعاون الدولي للمعلومات في هذا المجال.

3- تسهيل الحركة التجارية والتأشيرات لعبور الأشخاص المتخصصين صحيا وطبيا بالإضافة إلى المعدات والمستلزمات الطبية ،والصحية الضرورية للدول المتضررة من الوباء من خلال إزالة تعقيدات المرور وإجراءات الجمارك، ودوائر المخابرات لأن في التأخر ضررا كبيرا قد يصيب المصابين في الدولة المستهدفة.

لذلك يتعين رفع مستوى التعاون بين أشخاص القـــانون الدولي في المجالات الصحية والطبية حتى

لو انتهى عهد كورونا،خاصة بعد أن أيقظ هذا الفيروس الأمم على النقص في المستلزمات الطبية والصحية، ووجدت العديد من الدول أن التعاون في هذه المجالات يجب أن يبقى نشطا حتى لا تكون هناك مفاجآت صحية مستقبلا.

ثانيا: دور الإطار القانوني في تعزيز التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا

من أجل التصدي لفيروس كورونا يتعين على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير للحد من هذه أثار الجائحة التي أثرت ،وبشكل كبير على اقتصاد الدول وطالت الحقوق الأساسية للأفراد ومن أهمها الحق في الحياة، والذي هو حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمى هذا الحق الذي منع حرمان أحد من حياته تعسفا" بحسب نص المادة 06 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966[37]، إضافة إلى حق الإنسان في التنقل بسهولة وحرية والذي لا يجوز تقيده إلا في حالة الضرورة كحماية الأمن القومي أو النظام العام، أو الصحة العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم[38].

كما حث ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945 على التعاون الدولي ما بين الدول الأعضاء من خلال نص (المادة 1) الفقرة 3 التي دعت إلى: "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا ،والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال و النساء"[39].

كما أكدت المادة 13/ فقرة ب على "إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"، ومنه يمكن القول أن منظمة الأمم المتحدة تسعى دوما إلى تعزيز التعاون الدولي خاصة في المجال الصحي، لذلك تم خلق وكالات ومنظمات متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتكفل بهذه كمنظمة الصحة العالمية التي سبق الإشارة إليها في المحور السابق من الدراسة[40].

كما أنه بالرجوع للفصل التاسع من الميثاق المخصص للتعاون الاقتصادي والاجتماعي جاء في المادة 55 الفقرة (ب)النص على تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية، والاجتماعية والصحية وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم، و في هذا السياق وافقت الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة بالإجماع على قرار يدعو إلى "التعاون الدولي" لمكافحة فيروس كورونا المستجد، وهو أول نصّ تعتمده المنظّمة الدوليّة منذ تفشّي الوباء، إلا انه للأسف حاولت روسيا وأربع دول أن تُعارضه، نظرا لأنه يُشدّد على "ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان" ويُندّد بـ"كلّ أشكال التمييز والعنصريّة وكره الأجانب عند مكافحة هذه الجائحة"[41].

ثالثا: دور الدول والمؤسسات المالية والأفرادفي مكافحة جائحة كورونا

تواجه البشرية الآن قاطبة عدوا واحدا مشتركا الأمر الذي جعلهم جميعا في خندق واحد وهدفهم الوحيد هو القضاء على هذا الوباء الطارئ الذي غزا الدول، وانتشر بسرعة هائلة فيوميا تواجه الدول عدد كبير من الإصابات الجديدة، والوفيات التي تزداد بشكل ملحوظ والتي غالبا ما تستهدف كبار السن نتيجة ضعف جهازهم المناعي لهذا يتعين على الدول في الوقت الحالي تعزيز التضامن والتعاون وبذل المزيد من الجهود فيما بينها وذلك من أجل مواجهة الخطر الذي يهددها.

أ- الجهود المبذولة على مستوى الدول :

تتسابق الدول فيما بينها لإبراز قدرتها على مواجهة الفيروس متخذة من وسائل الإعلام المختلفة وسيلة لإيصال تصريحات مسئوليها عبر شاشات التلفاز، بأنها تحاول أن تحقق الظفر بإيجاد لقاح أو علاج لفيروس كورونا ، وتنتهز هذه الفرص لتعزيز مكانتها الدولية بالظهور بمظهر الدولة التي تحمي وتحافظ على حياة البشرية ، وفي هذا السياق نشير إلى الجهود التي تبذلها الصين في مجال التعاون الدولي وتحديدا في الوقت الحالي نظرا للنجاح الذي حققته في التعامل مع الفيروس والسيطرة عليه، من خلال فرض الحجر المنزلي على الأفراد، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة والمتطورة للتعقيم والتنظيف المستمر، كما قامت الصين أيضا بإرسال مجموعات من المختصين في التعامل مع الأزمات للدول الأخرى لمساعدتهم على احتواء هذه الأزمة الصحية،والتصدي للفيروس على غرار ايطاليا واسبانيا والجزائر كاستجابة لدعوة منظمة الأمم المتحدة بضرورة التضامن الدولي لمجابهة أخطار هذه الجائحة [42].

ب – الجهود المبذولة على مستوى المؤسسات المالية الدولية:

شارك صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بالتضامن مع المجتمع الدولي في جهود التصدي لهذه الجائحة من خلال رسالة تضامن مشتركة تتعلق بانتشار فيروس كورونا، وأعلنا عن استعدادهما لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الكارثة الإنسانية والتحدي الاقتصادي للفيروس، ومشاركتهما مع المؤسسات الدولية والسلطات الوطنية، في مساعدة البلدان الفقيرة النامية وذلك لأن النظم الصحية فيها تعتبر الأضعف ماديا ، وبشريا والناس فيها أكثر عرضة للخطر والعدوى بالإضافة إلى اتخاذ التدابير المتاحة والتي تشمل تمويل حالات الطوارئ، وتقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية، إضافة إلى تعزيز نظم المراقبة، والاستجابة الصحية وتقويتها في بلدان العالم لاحتواء انتشار المرض ، والحد من تفشيه[43]،وفي هذا السياق صادق الاتحاد الأوروبي على حزمة من المساعدات المالية لمكافحة فيروس كورونا وذلك لدعم التعاون والتنسيق الدولي بين الاتحاد الأوروبي، وكافة دول العالم في مواجهة هذا الاختبار العالمي وخصص الاتحاد جزء من المساعدات لدعم منظمة الصحة العالمية.

أما الجزء المتبقي فقد خصص لدعم الأبحاث في الدول الأعضاء والبلدان المشاركة في مساعي التعاون والتنسيق[44]، ويأتي هذا التضامن في الإطار القانوني الذي يعمل ضمنه الاتحاد الأوربي في مثل هذه الظروف، حيث نصت المادة 124 من معاهدة عمل الاتحاد الأوربي على"أن القطاع الصحي من

اختصاص الدول الأعضاء ، ويمكن للمفوضية الأوروبية التنسيق بينهم ودعمهم في مجال الصحة، كما تعمل على تقديم توصيات وإعطاء المشورة ، ويبقى للدول الحرية بين قبول المشورة أو رفضها". كما يمكن للاتحاد الأوروبي استكمال السياسات الوطنية وتشجيع التعاون[45].

غير أن هذه الإجراءات التي قام بها الاتحاد الأوروبي لم ترتق إلى حجم الكارثة الإنسانية والصحية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على القارة العجوز، مما أثبت عجز الإتحاد عن تفعيل "مبدأ التضامن"[46]،خاصة بعد أن فضلت دول الاتحاد الأوربي معالجة الأزمة منفردة.

ج- مسؤولية الأفراد في مجال مكافحة جائحة كورنا :

يعمل المجتمع المدني في أغلب دول العالم على نشر الوعي بخطورة فيروس كورونا على الأمن الصحي للمواطن عن طريق دعوة الأفراد إلى الانخراط في الجمعيات ،ونشر الملصقات والقيام بحملات للتوعية والإرشاد خاصة في البلدان التي تعاني منظوماتها الصحية من تدهور كبير مما جعلها غير مؤهلة إطلاقا لمواجهة هذه الجائحة في ظل محدودية المرافق الصحية، و نقص كفاءة بعض الأطقم الطبية وهذا ما جعل شعوبها تواجه تحديا حقيقا للبقاء على قيد الحياة ، وحمل الفرد مسؤولية سلامته من خلال التزامه بإجراءات الحجر الصحي وأخذه كل الاحتياطات من استعمال المعقمات، والكمامات وغيرها من وسائل الحماية والتي يتفاوت توفرها من دولة لأخرى، كما أن الالتزام أيضا يختلف هو بدورة من شعب لأخر ويحدد ذلك درجة الوعي التي يعكسها المستوى التعليمي، والثقافي داخل كل دولة مما يحتم على الدول إشراك المجتمع المدني في خطط التأهب للأوبئة كضرورة حتمية لتعزيز فرص التعاون بين كل الفاعلين في هذا المجال[47].

في تقديرنا لما سبق ذكره يمكن القول أن آليات التعاون الدولي في ظل جائحة كورونا تحتاج إلى إعادة النظر سريعا خاصة بعد أن كشفت الأزمة الأخيرة عن افتقار النظام الدولي لأطر قانونية لتسيير مثل هذه الأزمات، في ظل تبني الدول منظور "**المصالح الذاتية**" وافتقارها الفادح للكفاءة، مقابل ظهور دول أخرى عمدت على تقديم الدعم، للدول الأكثر تضررًا من انتشار فيروس كورونا وهو ما قد يدفع بالبعض نحو إعادة تقييم النظام العالمي، والحديث عن إعادة الهيكلة انطلاقا من فرضيات "**الأمن الإنساني**" وتأسيسا على "**العلاقات الدبلوماسية الطبية**" التي تتبعها العديد من الدول وفي مقدمتها دولة الصين التي أرسلت خبرائها طوعًا إلى العديد من الدول المنكوبة بفيروس كورونا لتقديم المساعدة المجانية دون وجود أي اتفاقيات ثنائية في هذا المجال، الأمر الذي دفع بالبعض نحو التصور بتحول مركزية النسق الدولي من الغرب إلى الشرق

الخاتمة

لقد كشفت تداعيات فيروس كورونا على أهمية إعادة النظر في شكل العلاقات "السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية" بين مختلف أشخاص القانون الدولي، إذ أصبح هناك الحديث عن إعادة ترتيب الأولويات، فضلا عن التغير في شكل التعاون بين الدول وهذا نتيجة للفشل الذريع للنظام الدولي

ومعه منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية على مدار الأشهر السابقة في احتواء فيروس كورونا، رغم الجهود الكبيرة التي تم بذلها للتقليل من الخسائر البشرية في مواجهة هذه الجائحة.

وقد بات يتعين على جميع أشخاص القانون الدولي العام الاستفادة من التجارب السابقة في مكافحة الأمراض والأوبئة والتصدي لهذا الفيروس ومكافحته بأقل خسائر ممكنة، حيث أن تداعيات هذا الوباء تتطلب تكاثف الجهود الدولية جميعا من دول، ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية والتعاون من أجل السيطرة عليه، ومن ثمة التعامل مع تبعاته الاقتصادية والاجتماعية التي ستكون أكثر خطورة منه وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى عدة نتائج ومن أهمها:

- محدودية مستوى التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في المجالات الصحية والطبية.

- إن جائحة كورونا تشكل خطراً عالميا ًولها تداعيات على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ويجب ألا تقتصر مواجهتها في إطار الدولة الواحدة وفق قوانينها الوطنية من إعلان حالة الطوارئ وغلق الحدود وإجراءات الحجر، بل يتطلب ذلك عملاً جماعياً أكثر جدية على المستوى الدولي.

- كشف فيروس كورونا على النقص في المستلزمات الطبية والصحية وهشاشة المنظومات الصحية في كثير من الدول، كما سلط أيضا الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز الحوكمة الصحية العالمية لتجنب مفاجآت صحية مستقبلا.

- لقد زادت جائحة كورونا من أهمية القيم الإنسانية التي ترتكز على العمل الجماعي والتعاون المتبادل وعلى تقدير قيمة الإنسان، والمحافظة على حياته بقدر الإمكان ووقايته من الأمراض المستجدة والمفاجئة.

- أصبح الأمن الصحي والحق في الصحة وتوفير الخدمات الصحية المناسبة ضرورية ملحة.

- وفيما يلي سنقدم بعد الاقتراحات والتي من شأنها أن تساهم في الحد من انتشار هذه الجائحة والمتمثلة فيما يلي :

- ضرورة أن تقام العلاقات الدولية على مبدأ التضامن والتعاون والمنطق والعقلانية والرغبة في التعاون المتبادل في مختلف المجالات، وخاصة في المجال الصحي حيث أثبتت جائحة كورنا أن الفيروسات أخطارا عابرة للحدود تتطلب تكاثف الجهود الدولية لمكافحتها.

- تشجيع إبرام الاتفاقات الدولية والثنائية الخاصة بالتعاون الطبي والصحي.

- تعزيز التضامن والتعاون الدوليين بات مسؤولية الجميع ليس فقط على الدول وإنما حتى على المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في ظل جائحة كورونا التي باتت تهدد العالم أجمع.

- العمل على تبادل المعلومات والخبرات والعتاد الصحي بين كل أفراد المجتمع الدولي وخاصة بين الدول الخاضعة للعقوبات الأمريكية.

- تكثيف التعاون الدولي بين المخابر العالمية لتطوير تطوير عاجل للقاح المضاد للفيروس .

- محاربة المعلومات المضللة والشائعات المروعة للناس.

- تعزيز الوعي الجماهيري بخطورة هذه الجائحة والذي من شأنه تنمية الوعي باتخاذ كل التدابير الوقائية والابتعاد عن التجمعات.

- ضرورة المراجعة العاجلة لخطط التأهب في حالة التعرض مجددا لموجات جديدة للفيروس أو فيروسات أخرى على المستوى الوطني والدولي.

- العمل على تبادل الخبرات بين الجامعات ومراكز البحث والمخابر مع الدول الأكثر تطورا في المجال الطبي لتصنيع لقاح مضاد لفيروس كورونا في أقرب وقت.

- تشجيع دور منظمة الصحة العالمية لمواجهة هذه الجائحة ودعمها ماديا خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من تمويلها.

الهوامش

1- عائشة بوعشيبة ، سياسات الاتحاد الأوربي في مواجهة أزمة كورونا: بين روح الوحدة الأوروبية وأنانية الدول مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد خاص رقم 32 – فيروس كورونا كوفيد-19، 2020، ص 06 .

2- تصريح رئيس المنظمة "أنطونيو غوتيريش"، متوفر على موقع منظمة الأمم المتحدة : www.un.org

3- سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة – أهداف الأمم المتحدة – ،دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة01 الأردن ، 2011 ، ص63 ، وللمزيد من التفاصيل أنظر: التعريف بالمنظمة، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة إطلع عليها بتاريخ: 2020/04/17 سا 14:15، متوفر على الرابط: https://www.un.org/ar/about-un/

4- صرح السيد "أنطونيو غوتيريش" الأمين العام للمنظمة أن وباء "كورونا يهدد الإنسانية برمتها"، معلنا عن "خطة رد إنساني عالمي" تستمر حتى ديسمبر المقبل مع دعوة إلى تلقي مساعدات بقيمة ملياري دولار أنظر: الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، أطلع عليها بتاريخ: 2020/04/17 سا 14:15،www.un.org

5- من الجدير بالذكر أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قدّم منذ تأسيسه في عام 2006، أكثر من 6 مليارات دولار إلى زهاء 100 بلد وساعد مئات الملايين من البشر حول العالم.

6-موقع منظمة الصحة العالمية، الصفحة الرئيسية، مركز وسائل الإعلام، اطلع عليها بتاريخ: 2020/04/17 سا 14:15، متوفر على الرابط:

https://www.who.int/ar/news-room/detail/06-07-1441-un-releases-us-15-million-to-help-vulnerable-countries-battle-the-spread-of-the-coronavirus

7- للإشارة هنا يمكن القول أن قرار الجمعية العامة أكد على عدة نقاط ومن أهمها دعم التعاون الدوليمن أجل التصدي لجائحة كورونا مع التشديد على ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان في جهود التصدي لهذا الفيروس كما عبرت الجمعية العامة من خلال هذا القرار أيضا عن امتنانها، ودعمها لكل من يتواجد على خطوط المواجهة الأمامية من عاملين في مجال الرعاية الصحية ، ومشتغلين بالمجال الطبي وعلماء وباحثين في جميع أنحاء العالم كما حثت إلى تكثيف التعاون الدولي لاحتواء الجائحة، والتخفيف منها عن طريق تبادل المعلومات والمعارف العلمية ، وتطبيق المبادئ التوجيهية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية وتجديد الالتزام بمساعدة الأشخاص الذين يواجهون أوضاعا خاصة أنظر بخصوص ذلك: قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعون في 2 نيسان/أبريل 2020 تحت عنوان: "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)"، رقم: A/RES/74/270.

8 – تجدر الإشارة هنا أنه وفي بداية شهر أفريل كررت الأمم المتحدة الدعوة لوقف إطلاق النار وهذا عبر بيان لها نشر بالموقع الرسمي للمنظمة، على الرابط الآتي:

https://www.un.org/ar/coronavirus/articles/middle-east-global-call

9-تجدر الإشارة هنا إلى سابقة إعلان مجلس الأمن الدولي تفشي فيروس «إيبولا» في منطقة غرب أفريقيا بأنه يشكل تهديداً للأمن ، وللسلم الدوليين في قراره رقم 2177 لعام 2014، وفي هذا السياق دعا المجلس أعضاءه بالإجماع إلى تقديم مساعدات عاجلة إلى الدول المتضررة من المرض، وأعلن عن تشكيل هيئة طوارئ أممية تتعاون مع منظمة الصحة العالمية لمكافحة المرض،إلا أن الأمر اختلف عند تفشي فيروس كوفيد 19 حيث لم يستطع مجلس الأمن الدولي حتى الآن الاجتماع لبحث أزمة «كورونا» الأكثر انتشاراً جغرافياً، مقارنة بفيروس «إيبولا» راجع بخصوص ما سبق ذكره: تقرير مجلس الأمن السلم والأمن في أفريقيا، 18أيلول/سبتمبر 2014 رقم: S/RES/2177(2014).

10-كشف التقرير الجديد لمنظمة الأمم المتحدة الذي صدر يوم الخميس 16 أفريل 2020 أن تسارع وتيرة الركود العالمي، مما قد يسبب وفيات إضافية بين صفوف الأطفال تتراوح بين 180 و300 ألف حالة وفاة في عام 2020، التقرير متوفر على موقع المنظمة: www.un.org

11- أحمد حسين محمد ، منظمة الصحة العالمية ودورها في مكافحة فيروس كورونا المستجد، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد خاص رقم 32 – فيروس كورونا كوفيد-19، 2020، ص 42.

12- موقع منظمة الصحة العالمية: www.who.int

13- يتمثل الغرض من اللوائح الصحية الدولية (2005) هي الحيلولة دون انتشار الأمراض على الصعيد الدولي والحماية منه ومكافحته ، ومواجهته باتخاذ تدابير في مجال الصحة العمومية على نحو يتناسب مع المخاطر المحتملة مع تجنب التدخل غير الضروري في حركة المرور الدولي، والتجارة الدوليةكما تشكل اللوائح (2005) أيضاً الأساس القانوني للوثائق الصحية الهامة المنطبقة على حركة السفر، والنقل والحماية الصحية على الصعيد الدولي لمستخدمي المطارات والموانئ والمعابر البرية الدولية.

أنظر بخصوص ذلك: منظمة الصحة العالمية، كتاب اللوائح الصحية الدولية (2005)، الطبعة الثالثة، 2016 ص 01-02.

14- داليا سمهوري ، مدير برنامج الاستعداد للطوارئ بالمكتب الإقليمي للشرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية، 13 سؤالًا وجوابًا حول «كورونا»، توصيات للحماية من الفيروس «التاجي»، مجلة العلم، بتاريخ 16 فبراير 2020، تاريخ آ خر زيارة: 2020/04/19 سا 22.30، متوفر على الرابط:

https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/questions-and-answers-about-corona/

15- هذه الإجراءات تم تجمعيها ورفعها من على موقع منظمة الصحة العالمية: www.who.int/ar

16- تتوزع الدول الأعضاء في منظمة الصحة على ستة أقاليم ولكل إقليم مكتب إقليمي، وهي: المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا، المكتب الإقليمي للأمريكتين، المكتب الإقليمي لأفريقيا، المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، المكتب الإقليمي لأوروبا. ونشير هنا بأن الجزائر تابعة للمكتب الإفريقي، أنظر: موقع المنظمة: www.who.int/ar

17- بتاريخ 13 كانون الثاني/ جانفي 2020 المسئولون في تايلاند يؤكدون أول حالة إصابة بمرض كوفيد-19 في البلد، وكانت أول حالة تُسجّل خارج الصين.

18- ,يتضمن المنشور تقييماً للمخاطر ومشورة المنظمة وأفاد عما أبلـغت بـه الصين المـنظمة عن حالة المرضى والاستجابة في مجال الصحة العمومية لمجموعة حالات الالتهاب الرئوي في مدينة ووهان.

19- أصدرت المنظمة إرشادات بشأن الوقاية من العدوى ومكافحتها لحماية العاملين الصحيين، متضمنةً توصيات بأخذ الاحتياطات اللازمة للحماية عند رعاية المرضى، أوالانتقال عبر الهواء هذه البيانات متوفرة على موقع المنظمة: www.who.int/ar

20- قام مجموعة من خبراء المنظمة من مكاتبها الإقليمية في الصين وغرب المحيط الهادئ بزيارة ميدانية قصيرة إلى ووهان بتاريخ: 20-21 كانون الثاني/يناير 2020، ثم تلتها زيارة لوفد رفيع المستوى من المنظمة يترأسه المدير العام يزور بيجين للقاء القيادات الصينية ،والإحاطة بالمزيد من المعلومات عن الاستجابة الصينية وعرض المساعدة التقنية بتاريخ: 28 كانون الثاني/يناير 2020.

21- انتخبت الدول الأعضاء في المنظمة الدكتور "تيدروس أدهانوم غيبريسوس" مديراً عاماً للمنظمة لمدة خمس سنوات أثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية السبعين في أيار/مايو 2017، والدكتور تيدروس هو سياسي وأكاديمي إثيوبي وناشط بالصحة العامة، وهو أول مدير عام للمنظمة تنتخبه جمعية الصحة العالمية من بين عدة مرشحين وهو أول شخص من الإقليم الإفريقي التابع للمنظمة يشغل منصب مدير الشؤون التقنية والإدارية في المنظمة.

22- يمكن الاطلاع على تقرير البعثة المشتركة على رابط منظمة الصحة العالمية الأتي:

https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/who-china-joint-mission-on-covid-19-final-report.pdf

23-قبل إعلان منظمة الصحة العالمية يوم الأربعاء 11 مارس 2020 فيروس كورونا بأنه يشكل جائحة وصفت الوكالة الأممية المعنية بالصحة تفشي المرض بأنه وباء، مما يعني أنه ينتقل إلى العديد من الناس والعديد من المجتمعات في نفس الوقت. أما وصف الانتشار بالجائحة فهذا يشير إلى أنه انتشر رسميا عبر مناطق جغرافية كبيرة تغطي قارات متعددة والعالم بأسره. أنظر بخصوص ذلك : منشور على موقع أخبار الأمم المتحدة، بعنوان: "خمسة أشياء يجب أن تعرفها الآن عن جائحة (COVID-19) "، بتاريخ: 12آذار/مارس 2020، تاريخ آخر زيارة: 2020/04/19 سا 22:30، على رابط المنظمة:

https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051101

24- أنظر موقع منظمة الصحة العالمية: www.who.int/ar

25- للإشارة هنا فإنها ليست المرة الأولى التي تتعرض لها منظمة الصحة للانتقادات حيث تعرضت لانتقادات دولية كبيرة بسبب تعاطيها مع أزمة تفشي وباء إيبولا عام 2014 ، و2015 تحت إدارة المديرة العامة السابقة "مارغريت تشان"، وهو ما أدى لظهور أصوات تنادي بإلغائها وتأسيس منظمة دولية جديدة لتولى مهامها إلا أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما رفض الأمر ودعم استمرار منظمة الصحة العالمية.

26- ويقول منتقدو "غيبريسوس" إنه يتحمل جزءا من مسؤولية انتشار الفيروس إذ رفض يوم 23 يناير/كانون الثاني 2020 إعلان حالة الطوارئ العالمية، مما جعل عدد الوفيات والإصابات يتضاعف خمس مرات في ظرف خمسة أيام ولم تعلن منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية العامة إلا يوم 30 يناير/كانون الثاني 2020، كما لم تصف انتشار الفيروس بالجائحة إلا يوم 11 مارس/آذار 2020.

27- يقوم عمل اللجنة الدولية على اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية ونظامها الأساسي والنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وقرارات المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. أنظر: موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر: www.icrc.org/ar

28- هيفاء رشيدة تكاري، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، أعمال المؤتمر الدولي العاشر حولال تضامن الإنساني / طرابلس، لبنان، 18-20 ديسمبر 2015، ص02-03.

29- الموقع الرسمي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: www.ifrc.org/ar

30- لجنة الصليب الأحمر ،كيف يكفل القانون الإنساني ضمانات جوهرية في أثناء الجوائح ، مقال منشور على موقع الرسمي للجنة بتاريخ: 31 آذار/مارس 2020، www.ifrc.org/ar

31-لجنة الصليب الأحمر ،فيروس-كورونا-جائحة-كوفيد-19 ،www.icrc.org/ar/ /

32- تصريح السيدة "إلينا لوكلير" منسقة برنامج الرعاية الصحية في السجون في اللجنة الدولية، منشور على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الرابط : ww.icrc.org/ar

33- هناك العديد من الأمثلة لاستجابة اللجنة الدولية للتصدي لجائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط ففي سوريا تم التبرع بمجموعات من مستلزمات النظافة الصحية على المحتجزين، ومعدات ومواد وقائية من قبيل المطهرات والقفازات والنظارات الواقية، والثياب الواقية للسجون المركزية الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية، كما تم التبرع في العراق بمعدات، ومواد الحماية الشخصية مثل المطهرات والقفازات والنظارات الواقية والثياب الواقية للمرافق الصحية ، وأماكن الاحتجاز في أرجاء البلاد، وفي غزة تبرعت اللجنة الدولية بـ 20,000 قناع واقٍ ومواد حماية أخرى لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، بالإضافة إلى البطانيات ومستلزمات النظافة الصحية.

للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: كوفيد- 19: الشرق الأوسط أمام أزمة صحية وزلزال اجتماعي-اقتصادي تصريح منشور على موقع اللجنة بتاريخ: 16 نيسان/أبريل 2020، على الموقع: ww.icrc.org/ar

34- راضي، سمير جسام، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية ، مجلة العلوم السياسية، عدد 45، 2012، ص 01.

35- أحمد عبد الله، عادل مطشر، مفهوم التعاون الدولي وإطاره، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، مجلد (03)، عدد 29، 2016، ص 156.

36- منظمة الأمم المتحدة ، لأمم المتحدة تدير التعاون العالمي استجابة لفيروس كورونا مرتكزة على العلم، مقال منشور على موقع المنظمة،-https://www.un.org/ar/un-coronavirus-communications team/un-mobilizes-global-cooperation-science-based-covid-19-responses تاريخ الزيارة 2020/06/19 ساعة 16:33.

37- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 أ (د-21) المؤرخ في 16كانون / ديسمبر 1966 ، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

38- المادة 12 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

للمزيد حول هذا الموضوع: راجع: عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، "التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي" كوفيد-19"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد خاص رقم 32 – فيروس كورونا كوفيد-19، 2020، ص 27.

39-راجع:المادة3/1من ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945.

40- عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، " التعاون الدولي لمجابهة الوباء العالمي" كوفيد-19"، المرجع السابق، ص ص27-28.

41- قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعون، في 2 نيسان/أبريل 2020 تحت عنوان: "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)"، رقم: A/RES/74/270.

42-أنظر قرار الجمعية العامة A/RES/74/270."التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)"، رقم: A/RES/74/270.

43- أعلن خبراء اقتصاد تابعون للأمم المتحدة أن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العالمي الناجم عن فيروس كورونا الجديد قد تصل إلى "انخفاض قدره 50 مليار دولار" في صادرات الصناعات التحويلية في جميع أنحاء العالم، خلال شهر فيفري وحده، وفي هذا الصدد نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) "مذكرة تقنية" تتناول تأثير فيروس كورونا في التجارة بين الدول، وتقيِّم الآثار الاقتصادية المرتبطة بالجائحة حول هذا الموضوع راجع: تقرير أممي، "50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا" على قطاع التصدير عالميا – تقرير أممي"، 4 مارس 2020 تاريخ آخر زيارة: 2020/04/21 سا 23:00 ، متوفر على موقع منظمة الأمم المتحدة التالي:

https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531

44- عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، المرجع السابق، ص 29.

45- عائشة بوعشيبة ، سياسات الاتحاد الأوربي في مواجهة أزمة كورونا ،المرجع السابق، ص 29.

46- إذ تجدر الإشارة هنا أنه منذ منتصف جانفي الماضي لم تستطع دول الاتحاد الأوربي توحيد رؤيتها لمجابهة الفيروس، وكان أخر اجتماع الذي عقد عبر تقنية " المحاضرات المرئية" يوم 12 مارس 2020 لم يخرج فيه قادة الاتحاد الأوروبي سوى بتوصيات غير نهائية في مواجهة تفشي الوباء ، كما صادق البرلمان الأوروبي على التدابير العاجلة التي أعدتها مفوضية الإتحاد الأوروبي والمتضمنة تخصيص مبلغ 02 مليار أورو لمواجهة

الفيروس حول هذا الموضوع راجع: عائشة بوعشيبة ، سياسات الاتحاد الأوربي في مواجهة أزمة كورونا: بين روح الوحدة الأوروبية وأنانية الدول، المرجع السابق، ص ص09-10.

47- منظمة الأمم المتحدة ، خطط الطوارئ المعنية بوباء الأنفلونزا ، 39 خطوة يتعين على الحكومات اتخاذها تأهبا لحدوث وباء، ص 01 على الرابط الأتي:

https://www.un.org/ar/influenza/docs/39_steps.pdf